

Distr.: General
6 July 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 5 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أُكْتُبُ إليكم بشأن رسالة تردُّ في الوثيقة S/2020/608 ويُعرب فيها ممثلُ النظام الإسرائيلي عن حسرته لانتهاج العمل ببعض التدابير المفروضة على تصدير الأسلحة إلى جمهورية إيران الإسلامية واستيرادها منها، كما جاء في القرار 2231 (2015).

منذ إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، التي رَحَّبَ بها المجتمع الدولي على نطاق واسع معتبرا إياها بمثابة إنجاز بارز للدبلوماسية المتعددة الأطراف، ثم أقرها لاحقاً مجلس الأمن بالإجماع في القرار 2231 (2015)، لم يدخر النظام الإسرائيلي أيَّ جهد ولم يُقَوِّت أيَّ فرصة من أجل تقويض تنفيذها. وهذا انتهاك واضح لأحكام القرار الذي يقضي بأن يتجنَّب الجميع كلَّ ما من شأنه أن يُعرق تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في خطة العمل.

ثم لاحقاً، وتمشيًا مع السياسات الهدامة للولايات المتحدة - التي عمدت أحياناً وفي انتهاك صارخ لالتزاماتها القانونية الصارمة بموجب القرار 2231 (2015) ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي إلى إنهاء مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة وإلى فرض عقوبات لا حصر لها على إيران، ثم هي الآن تسعى بكلِّ ما أوتيت من قوة للقضاء في النهاية على القرار وعلى خطة العمل الشاملة المشتركة التي هي جزء لا يتجزأ منه - يُحاولُ النظام الإسرائيلي القيام بكلِّ ما في وسعه من أجل إسناد تلك السياسات الخبيثة. وعليه، فإنَّ هذا النظام لا يحقُّ له، باعتباره مخالفاً لأحكام القرار 2231 (2015)، الحديث عن انتهاك الآخرين لهذا القرار، بزعمه.

إنَّ النظام الإسرائيلي ما برح يُشكِّل المصدرَ الرئيسي لانعدام الأمن ولعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وذلك بفضل سجله المظلم في مجال تجاوز جميع قواعد السلوك الدولي، وتجاهل مبادئ الأخلاق والإنسانية، فضلاً عن الانتهاكات المنهجية والجسيمة للقانون الدولي التي تشمل ارتكاب الجرائم الدولية الأساسية الأربع كُلِّها ومنها على سبيل المثال الاحتلال المستمر لأراضي فلسطين والجولان السوري المحتل، وكذلك أجزاء من لبنان. والآن، ومن خلال نشر المعلومات المضللة والادعاء الكاذب على الآخرين، يتحدَّث هذا النظام بالباطل عن استقرار هذه المنطقة المضطربة. إنَّه بذلك، ومن أجل التغطية على جرائمه الوحشية وسياساته التوسعية وسلوكه غير المسؤول وأنشطته المزعزعة للاستقرار، يُصرِّ، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وفي تجاهل تام لنداءات المجتمع الدولي، على ضمِّ أجزاء من الأرض الفلسطينية، وضرب حصار



لإنساني مستمر لأكثر من عقد من الزمن على قطاع غزة، ومواصلة انتهاك سيادة بلدان المنطقة. إنَّ هذه الإجراءات تشكّل كلّها انتهاكات جسيمة للعديد من قرارات مجلس الأمن (انظر S/2017/205)، بما في ذلك القرارات 1559 (2004) و 1701 (2006) و 2254 (2015) و 2334 (2016).

ويظلّ النظام الإسرائيلي، بكلّ ما يمتلكه من أنواع أسلحة الدمار الشامل وأنواع الأسلحة التقليدية الأكثر تطوراً، يُعرّض السلام والأمن في المنطقة وخارجها للخطر، ويتحدّى في الوقت نفسه وبوقاحة النداءات الدولية القوية الموجهة إليه باستمرار من أجل الانضمام إلى الصكوك الدولية الملزمة قانوناً التي تحظر أسلحة الدمار الشامل. وهو بذلك لا يزال يعرقل بقوّة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كانت قد اقترحتها إيران في عام 1974. وهو يحاول، مع ذلك، أن يصوّر قدرات إيران في مجال الأسلحة التقليدية أو برنامجها النووي المكّرس للأغراض السلمية الخالصة، الذي يخضع لأقوى عملية تحقّق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أنّهما بمثابة تحدّي للاستقرار الإقليمي. وهذا لا يعدو أن يكون سوى مُناورة من أجل صرف الأنظار عن الخطر الحقيقي الذي يشكله هذا النظام على السلام والأمن الإقليميين، ولا سيما ترساناته من الأسلحة النووية ومنشآته وأنشطته النووية السرية التي لا تخضع للضمانات.

وينبغي أن يوضع في الاعتبار أيضاً أن النظام الإسرائيلي هو من بين المؤيدين الرئيسيين للجماعات في الشرق الأوسط التي صنّفها مجلس الأمن ضمن قوائم الإرهاب. فالكميات الكبيرة من الأسلحة المتطورة التي تم ضبطها في سورية، والتي قام هذا النظام بتوفيرها لجماعات إرهابية مثل داعش وجبهة النصرة، وكذا مساعدته لها في استخدام المرافق الطبية التابعة له من أجل علاج الإرهابيين الجرحى وشفائهم حتى يتمكّنوا من العودة إلى ساحات المعارك، هي أمور موثّقة كلّها توثيقاً جيداً. إنّ هذه الأعمال هي بمثابة انتهاك للكثير من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات 1373 (2001) و 2249 (2015) و 2254 (2015).

وبسبب تهديدات النظام الإسرائيلي للسلام والأمن إقليمياً ودولياً، وكذا أفعاله غير القانونية، لا بُدّ للمجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن من التّحلي بالليظة التامة إزاء كل سياسات هذا النظام المزعجة وممارساته غير المشروعة داخل منطقة مضطربة مثل منطقة الشرق الأوسط، وإزاء تداعيات هذه السياسات والممارسات على السلام والأمن الدوليين، وبذلك تحميله المسؤولية عن هذه السياسات اللإنسانية والممارسات الوحشية غير المشروعة كلها.

ومع الرفض القاطع لكلّ الادعاءات الواهية التي وردت في الرسالة المذكورة أعلاه، أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد تخت روانجي

السفير

الممثل الدائم